

## الحكومة تدعو للإسراع في إصدار الأحكام القضائية

# الحريري لإرسال الخرائط البحرية المنجزة إلى الأمم المتحدة

الحصانة لشبكة الاتصالات حماية  
لامن البلد.  
ووضع رئيس مجلس الوزراء  
المجتمعين في جولته مع اساتذة  
التعليم الثانوي المضربين،  
واستعداده لتابعة الحوار معهم  
للوصول الى اتفاق بشأن المطالب  
الرفوعة. وقبل مجلس الوزراء  
استقالة رئيس الهيئة الناظمة  
للاتصالات الدكتور كمال شحادة.  
ورداً على أسئلة الصحافيين، التي  
تركزت على موضوع إعدام العملاء،  
لاسيما بعد إعلان رئيس الجمهورية  
انه سيوقع اي حكم بالإعدام يصله،  
قال «إن مجلس الوزراء لا يستطيع الا  
ان يكون مع تنفيذ الاحكام القضائية،  
لكنه لا يأخذ قرارا بالإعدام، فالحكمة  
هي التي تصدر الأحكام».

وقال متري، رداً على سؤال، انه  
بنتية القيادة العسكرية ووزارة الدفاع  
ان تعزز الجيش اللبناني في الجنوب  
من اجل ان يكون مستوى التعاون  
بين «اليونيفيل» والجيش اللبناني  
اعلى واتساعه اكبر، بحيث لا تقوم  
القوات الدولية بأي مهمة بمعزل عن  
الجيش اللبناني.

والجنوب وهو ما يجري العمل على  
تحقيقه، ثم جرى التنويه بما  
انجزته الاجهزة المختصة في إلقاء  
القبض على عملاء اسرائيل، وجرى  
التشديد ايضا على اهمية الاسراع في  
التحقيقات وفي اصدار الاحكام  
القضائية».

واكد وزير الدفاع ان ما صدر في  
وسائل الاعلام عن الجاسوس الذي تم  
توقيفه منذ ايام يتضمن معلومات  
خاطئة، واخرى تفتقر الى الدقة، مما  
يسيء الى عمل الاجهزة المختصة  
والى مسار التحقيق وفاعلية عمل  
تلك الاجهزة المختصة.

وفي السياق ذاته لفت وزير  
الاتصالات الى ضرورة الاستعجال  
لاعتقاد أفضل الصيغ الممكنة لتأمين

وأشار وزير الاعلام طارق متري،  
الذي تلا مقررات الجلسة، إلى أن  
الحريري تحدث عن مهمة الوفد  
العسكري في الأمم المتحدة لجهة  
اطلاع مجلس الأمن على الانتهاكات  
الإسرائيلية للسيادة اللبنانية ولخرق  
القرار ١٧٠١، مؤكداً ان هذا الوفد قام  
بعمل جيد وذي صدد ايجابي. وفي  
سياق متصل تأتي الشكوى التي  
رفعها لبنان الى مجلس الأمن حول  
اختطاف المواطن اللبناني عماد حسن  
عطوي.

وقال متري إنه «جرى التشديد  
على ان عمل قوات الامم المتحدة في  
الجنوب يستدعي تنسيقاً مع  
الجيش وتنفيذاً مشتركاً، ويتطلب  
ذلك تعزيزاً للجيش اللبناني في

عقد مجلس الوزراء، أمس، جلسة  
عادية في السراي الكبير برئاسة  
الرئيس سعد الحريري، الذي أشار  
في بدايتها الى اللقاء الذي عقد في  
السراي حول تحسين بيئة الأعمال،  
حيث جرى تقديم اقتراحات من  
قطاعات مختلفة لا سيما ما يتعلق  
منها بإنشاء الشركات الصغيرة  
والمتوسطة. وقد أبرز الحريري  
ضرورة متابعة العمل في تحديد  
الإجراءات أو القوانين التي من شأنها  
ان توفر ذلك التيسير، ووافق مجلس  
الوزراء على تأليف لجنة وزارية لهذا  
الغرض برئاسة رئيس الحكومة  
وعضوية وزراء المالية والاقتصاد  
والعدل والعمل والتنمية الإدارية  
والداخلية.

بعد ذلك ذكر الحريري بان  
الحكومة وافقت في العام الماضي على  
ترسيم حدود لبنان البحرية في المياه  
الإقليمية، بحسب معاهدة البحار  
الدولية، وبناءً على ذلك شدد على انه  
يترتب إرسال الخرائط اللازمة الى  
الأمم المتحدة لإيداعها عندها. وكلف  
مجلس الوزراء وزارة الخارجية القيام  
بهذه المهمة.

## كنعان يقدم استجابات إلى الحكومة

طلب النائب ابراهيم كنعان من رئيس مجلس النواب نبيه بري تحويل  
سؤاله الى الحكومة حول الصندوق البلدي المستقل وتأخير إحالة الموازنة  
العامة إلى المجلس النيابي إلى استجابات. وذلك بسبب عدم إجابة الحكومة  
على السؤالين، اللذين قدما في التاسع من أيار الماضي والثاني عشر منه على  
التوالي، ضمن المهلة القانونية.